Journal of the College of Education for Humanities
University of Thi-Qar \ ISSN:2707-5672

مجلة كلية التربيـة للعلـوم الانسـانيـة
جامعة ذي قار / الرقم المعياري 2707-5672

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i2

منهج نقد الطوسي حول روايات الكافي

واثق جبار يوسف
wathq198686@gmail. Com

د. حسين ستار
sattar@kashanu. ac. ir
جامعة كاشان الحكومية / كلية الآداب / قسم علوم القران

الملخص

والكلام يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل المنهج النقدي الذي تبنّاه الشيخ الطوسي (ت. 460هـ) في تعامله مع روايات الكافي، أحد أهم المصادر الحديثية في التراث الإمامي، وذلك من خلال قراءة متعمقة في تفسيره التبيان في تفسير القرآن، وكتابه الأصولي العدة في أصول الفقه. وقد هدف البحث إلى الكشف عن الآليات العقلية والشرعية التي اعتمدها الطوسي في قبول الروايات أو ردّها، ومدى تأثير ذلك المنهج على تطور المدرسة الأصولية الإمامية، مع مقارنة أولية بين منهجه والمناهج المعاصرة في نقد الحديث . اعتمد البحث المنهج التحليلي النقدي، واستند إلى استقراء نصوص الطوسي وتحليل نماذج تطبيقية من تفسيره للروايات، لا سيما ما ورد منها في الكافي، مع تتبع مواقف القبول والردّ التي تبنّاها، واستجلاء الأسس العقلية والنصية التي استند إليها في تقييم المتون والسند. وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسة، ناقشت الإطار العام للروايات ومكانة الطوسي، ثم منهجه النقدي، فآثاره وتقييمه في ضوء الدراسات الحديثة. توصل البحث إلى جملة من النتائج أهمها: أن الطوسي لم يتعامل مع الكافي كمصدر مقدّس لا يُناقش، بل خضع محتواه لميزان محكم من النقد، يستند إلى القرآن والعقل والسياق، وأن هذا المنهج أسهم في إرساء دعائم المدرسة الأصولية القائمة على التحقيق، كما مهّد لبروز مفاهيم علم الدراية الحديثة. ويقترح البحث تعميق الدراسات التطبيقية حول الطوسي، وربط تراثه بمنهجية التعامل النقدي المعاصرة مع النصوص الروائية في الفقه

الكلمات المفتاحية : كافة الكلمات المفتاحية : منهج, نقد, الطوسي, روايات, الكافي.

Journal of the College of Education for Humanities
University of Thi-Qar \ ISSN:2707-5672

مجلة كلية التربيـة للعلـوم الانسـانيـة
جامعة ذي قار / الرقم المعياري 2707-5672

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i2

Tusi's Criticism of Al-Kafi's Narrations

Wathiq Jabbar Yousef

Supervisor: Dr. Hussein Sattar
University of Kashan / Faculty of Arts / Department of Quranic Sciences

Abstract

This research examines and analyzes the critical approach adopted by Sheikh al-Tusi (d. 460 AH) in his treatment of the narrations in al-Kafi, one of the most important sources of hadith in the Imami heritage. This is achieved through an in-depth reading of his commentary, al-Tibyan fi Tafsir al-Quran, and his book, al-Usul al-'Uddah fi Usul al-Fiqh. The research aims to uncover the rational and legal mechanisms al-Tusi relied on in accepting or rejecting narrations, and the extent of the impact of this approach on the development of the Imami school of jurisprudence. It also offers a preliminary comparison between his approach and contemporary approaches to hadith criticism. The research adopts an analytical-critical approach, relying on an induction of al-Tusi's texts and an analysis of applied models from his interpretation of narrations, particularly those included in al-Kafi. It also traces his positions of acceptance and rejection, and clarifies the rational and textual foundations upon which he relied in evaluating texts and chains of transmission. The research is divided into three main chapters, discussing the general framework of the narrations and al-Tusi's position, followed by his critical approach, and its impact and evaluation in light of modern studies. The research reached a number of conclusions, the most important of which are: that al-Tusi did not treat al-Kafi as a sacred source that is not subject to discussion, but rather subjected its content to a strict scale of criticism, based on the Qur'an, reason, and context. This approach contributed to establishing the foundations of the Usuli school based on investigation, and paved the way for the emergence of the concepts of modern science of knowledge. The research proposes deepening applied studies on al-Tusi, linking his legacy to the contemporary methodology of critical engagement with narrative texts in jurisprudence.

Keywords: Methodology, criticism, Al-Tusi, narrations, Al-Kafi.

الإطار العام للبحث

تمهيد حول روايات الكافي وأهميتها

يُعدّ كتاب الكافي تأليف الشيخ أبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني (ت. 329هـ) من أعظم المدوّنات الحديثية في التراث الإمامي، وأكثرها شهرةً وتداولًا، بل يُعتبر أول الكتب الأربعة المعتمدة عند الشيعة الاثني عشرية، وهو يحتل مكانة مركزية في البناء العقدي والفقهي والتفسيري للمدرسة الإمامية. وقد حاز هذا الكتاب ثقة جُلّ علماء الطائفة، خاصة وأن الكليني عاش في زمن الغيبة الصغرى، وكان قريبًا من أجواء النص والنيابة الخاصة، وهو ما منح كتابه قوة وموثوقية متميزة . إن أهمية الكافي لا تقتصر على كونه تجميعًا للروايات فحسب، بل تتعدى ذلك إلى أنه يعكس طبيعة التفكير الحديثي الشيعي في القرن الثالث الهجري، ويُظهر ملامح التدوين المنهجي للروايات. وقد صرّح الكليني في مقدمة كتابه بأنه ألّفه استجابةً لطلب بعض أصدقائه الذين أرادوا كتابًا "جامعًا، كافيًا، شاملًا، صحيحًا"، مما يدل على الوعي بمشكلة تمييز الصحيح من غيره في زمنه، وسعيه لإعداد مرجع يفي بحاجات المتعلمين والفقهاء . تمّ تصنيف الكافي إلى ثلاثة أقسام رئيسة: القسم الأول هو كتاب الأصول، ويضم مسائل العقيدة والتوحيد والإمامة وصفات الأئمة عليهم السلام، وهو القسم الذي عُني به المتكلمون كثيرًا. القسم الثاني هو كتاب الفروع، ويتناول الفقه العملي من طهارة وصلاة وصوم وزكاة وغيرها من العبادات والمعاملات، وهو ما اعتمد عليه الفقهاء بشكل أساسي في استنباط الأحكام. أما القسم الثالث، كتاب الروضة، فقد جمع فيه الكليني الروايات غير المصنفة ضمن الأبواب السابقة، وشملت مواعظ وقصصًا وآدابًا وأحاديث متفرقة، مما يدل على شمولية الكتاب وثرائه في المادة العلمية . يحتوي كتاب الكافي على ما يزيد عن (16,000) رواية، وهذا الكم الهائل من الروايات يدلّ على جهد علمي كبير بذله الكليني في الجمع والانتقاء والضبط. وقد ذكر بعض الباحثين أن الكليني اعتمد في تأليفه على رواة ثقات عُرفوا بالدقة والضبط، فضلًا عن اعتماده على الأصول الأربعمائة التي دوّنها أصحاب الأئمة. ومن هنا فإن الكافي لم يكن تجميعًا عشوائيًا بل اختيارًا قائمًا على أسس علمية توثيقية، حتى وإن لم يصرّح المؤلف بذلك في كل مورد . رغم هذه القيمة الكبرى لكتاب الكافي، فإن العلماء الإمامية لم يتعاملوا معه بوصفه كتابًا قطعيّ الصدور في جميع محتوياته، بل خضع للتمحيص والدراسة، وميّز علماء الرجال والدراية بين رواياته وفقًا لمعايير القبول والرد، فصنّفوا رواياته إلى صحيحة، وحسنة، وموثقة، وضعيفة. وقد أشار الشيخ المفيد (ت. 413هـ) - وهو من كبار المتكلمين الشيعة - إلى أن كتب الحديث ومنها الكافي تشتمل على الغث والسمين، ولا يمكن الأخذ بجميع ما فيها من دون نقد وتمحيص . وتجدر الإشارة هنا إلى أن روايات الكافي لم تُوظّف فقط في مجال الفقه، بل كانت مادة أساسية أيضًا في المجال التفسيري، لا سيما لدى المفسرين الذين اعتمدوا على المنهج الروائي، أو الذين دمجوا بين التفسير بالمأثور والتفسير العقلي، كما هو الحال عند الشيخ الطوسي (ت. 460هـ) في كتابه التبيان. لقد تعرّض الطوسي لعدد من الروايات المنقولة عن الأئمة، ومنها ما ورد في الكافي، وناقشها على ضوء قواعد عقلية وأصولية، وهو ما يجعل دراسته مثالًا مهمًا لفهم آلية نقد الروايات عند المتقدمين من علماء الإمامية . ومن الجوانب المهمة في تقييم الكافي، ما يتصل بثقة العلماء به. فقد نقل العلامة الحلي (ت. 726هـ) في خلاصة الأقوال أن أكثر روايات الكافي مقبولة عند علماء الطائفة، رغم وجود بعض الروايات الضعيفة، وهو ما يشير إلى التعامل العلمي المرن مع الكتاب، لا النظرة التقديسية المغلقة . كما أكّد الشيخ البهائي (ت. 1030هـ) أن الاعتماد على الكافي قائم على أسس منهجية لا تقليدية، وهذا ما يظهر في شروح العلماء على رواياته، خاصة في كتب الفقه والكلام . ولا يمكن إغفال التأثير التراكمي لروايات الكافي في تشكيل الذهنية الإمامية، فقد أسهم هذا الكتاب في رسم معالم العقيدة، وترسيخ الأصول الفكرية للتشيع، كما ساهم في بلورة المنظومة الفقهية التي تعتمد على نصوص المعصومين، الأمر الذي يفسّر حرص الفقهاء على استحضار رواياته في أبواب الفقه المتعددة، بل حتى في بناء المباني الأصولية . من هنا، فإن الحديث عن روايات الكافي لا يقتصر على الجانب التوثيقي أو التاريخي، بل يتصل بشكل مباشر بمنهجية نقد الروايات عند كبار العلماء، وفي مقدمتهم الشيخ الطوسي، الذي لا يُخفى تفرّده في الجمع بين الحس الفقهي والدقة العقلية. وسيظهر من خلال تحليلنا لاحقًا كيف تعامل الطوسي مع روايات الكافي بروح نقدية علمية، تراعي قوة السند، وتوازن بين ظاهر النص وأصول العقل، وتفتح الباب أمام تأصيل منهج حديثيّ عقلاني داخل الموروث الإمامي .

المبحث الثاني: مكانة الشيخ الطوسي في الفكر الإمامي ودوره التفسيري

يُعدّ الشـيخ أبو جعفر محمد بن الحسـن الطوسـي (ت. 460هـــ) من أعلام الفكر الإمامي، بل من المؤسـسـين للمرحلة الأصولية المتقدمة في تاريخ التشيع. وقد لقب بـ"شيخ الطائفة" لمكانته العلمية الكبرى، ولفعاليته الحاسمة في بناء الحوزة العلمية في النجف الأشـرف، التي أصـبحت فيما بعد مركزًا علميًا رئيسـيًا للفكر الشـيعي. وتُظهر مؤلفاته في مجالات الفقه، الأصـول، التفسـير، الكلام، والحديث، مدى عمق مشـروعه العلمي الشـامل، الذي جمع بين المعقول والمنقول، وبين الاجتهاد والانضـباط بالنص .

ولد الشـيخ الطوسـي في طوس، ثم ارتحل إلى بغداد في حدود سـنة (408هـــ)، حيث تتلمذ على يد كبار علماء الإمامية، وفي مقدمتهم الشيخ المفيد (ت. 413هـــ) والسيد المرتضى (ت. 436هـــ)، ونهل من مدرستهم الكلامية والفقهية، حتى برع وتصدر للتدريس والفتيا في سن مبكرة. وقد شهد له معاصروه بسعة العلم، والقدرة على التصنيف الدقيق والمنهجي، مما أهّله لأن يكون حلقة واصلة بين المرحلة الأولى من التدوين الشيعي (الكليني، الصدوق، المفيد) وبين المرحلة الأصولية المتقدمة التي أسس لها هو نفسـه . من أبرز ما يُميّز الشـيخ الطوسـي هو شـمولية مشـروعه العلمي، فقد ألّف في مجالات متعددة، نذكر منها على سـبيل المثال لا الحصر:

- الاستبصار وتهذيب الأحكام في الحديث .
- العدة في أصول الفقه في علم الأصول .
- الخلاف والمبسوط في الفقه المقارن .
- الاقتصاد في الفقه المختصر .
- التبيان في تفسير القرآن، وهو موضوع تركيزنا في هذا المبحث .

وقد اســتطاع الطوســي من خلال هذه المؤلفات أن ينقل الفقه الإمامي من مرحلة "نقل الروايات والعمل بها" إلى مرحلة "الاستدلال والاستنباط والترجيح"، وهو ما يعدّ ثورة علمية في الوسط الشيعي. بل إن بعض الباحثين المعاصرين اعتبروا الشيخ الطوسـي نقطة تحوّل في الفقه الإمامي، نقلته من مرحلة "الفقه الروائي" إلى "الفقه العقلي الاسـتدلالي" . أما في مجال التفسـير، فإن كتاب التبيان في تفسير القرآن يمثّل نموذجًا حيًا لتكامل المناهج عند الطوسي؛ إذ لا يقتصر على جمع الروايات كما هو حال كثير من التفاسـير الروائية، بل يُدخل أدوات عقلية وأصـولية في قراءة النص القرآني، كما يسـتند إلى القواعد اللغوية والبلاغية، ويُناقش الأقوال المخالفة من مدارس التفسير السنية، خاصة المعتزلة والأشاعرة. وقد جعل الطوسي من التبيان منبرًا علميًا لبيان العقائد الإمامية، وتوضيح الفقه الشيعي، والدفاع عنه أمام التيارات الأخرى .

ويُلاحظ في التبيان سعي الشيخ الطوسي لبلورة خطاب تفسيري متماسك يعتمد على عناصر متعددة، منها:

1- الاعتماد على العقل: فقد أولى الطوســي للعقل دورًا مهمًا في توجيه المعنى القرآني، ورفض في كثير من المواضــع الروايات التي تتعارض مع المعقول أو تخالف قواعد اللغة.

2- النقد الروائي: لم يكن الطوسي ناقلًا للرواية دون تمحيص، بل مارس عملية نقد صارمة للروايات الواردة في التفاسير، وخصـوصًـا تلك الموجودة في كتب مثل الكافي أو تفسـير القمي، واسـتبعد ما لا ينسـجم مع الذوق القرآني أو الموازين الأصولية .

3- التنوع في الأدوات التفسيرية: استخدم الطوسي المنهج التحليلي واللغوي، واستعان بالشعر العربي، والآراء النحوية، والمعاني البلاغية، وهو ما يُظهر تأثره العميق بتراث المدرسة البغدادية في التفسير والكلام .

وقد بيّن الطوسـي في مقدمة التبيان موقفه من الروايات التفسـيرية بوضـوح، حيث أشـار إلى كثرة الوضـع والدس في تفسـير القرآن، لا سـيما من قبل الغلاة وأهل البدع، وأن الواجب هو التمحيص والغربلة، وهو ما يكشـف عن موقف نقدي مبكر ومتميز تجاه المادة الحديثية في التفسير .

ومن الجدير بالذكر أن الطوسـي كان في كثير من المواضـع يُقدّم السـياق القرآني على الرواية، إذا ما وجد فيها ما يتعارض مع المعنى الظاهر للنص، أو مع القرائن السـياقية الأخرى. وقد رفض بعض المرويات التي جاءت في تفسـير الآيات المتعلقة بالصـفات الإلهية، أو الأحكام الفقهية، بسبب مخالفتها للأصـول العقلية التي يراها ضـرورية لفهم القرآن فهمًا سـليمًا. وهذا يشـير إلى عمق تداخله بين الفكر الكلامي والتفسـيري، إذ لم يكن ينعزل عن مبادئ علم الكلام في تفسـيره . وفي إطار الفكر الإمامي، يُعدّ الطوسـي حلقة وصـل مهمة بين الجيل الروائي التقليدي والجيل العقلي المؤسـس. فقد حافظ على النص، لكنه لم يجعله مهيمنًا مطلقًا، بل أخضـعه لمناهج العلم والتحقيق، مما يدل على أنه لم يكن تقليديًا في تعامله مع التراث، بل مُجددًا واعيًا بتحديات عصره، ومراعيًا لضرورات الإصلاح في الفهم الديني . وقد ورثت المدرسة الإمامية من الطوسي عددًا من المبادئ التفسيرية، منها: مركزية القرآن في التشريع، ضرورة التوفيق بين الرواية والعقل، اعتبار السياق في تفسير الآيات، والتمييز بين الروايات الصـحيحة والموضـوعة في التفسـير. ولهذا لا غرابة أن نرى التأثير العميق لكتابه التبيان على من جاء بعده، كأمثال الطبرسـي (ت. 548هـ) في مجمع البيان، الذي استفاد من التبيان شكلًا ومضمونًا، بل كرّره في كثير من المواضع مع إضافات بلاغية وبيانية . وخلاصـة القول، إن مكانة الشـيخ الطوسـي في الفكر الإمامي لا تقتصـر على كونه عالمًا موسـوعيًا، بل هو مؤسـس لمرحلة جديدة من الاجتهاد والنقد العلمي داخل التراث الشيعي. ودوره في التفسير يُعدّ انعكاسًا مباشرًا لمنهجه الأصـولي، إذ لم يتعامل مع روايات التفسـير – ومنها روايات الكافي – بعين القبول المطلق، بل فحصـها وقوّمها، مما يجعل دراسـة منهجه التفسيري مدخلًا لفهم رؤيته الشاملة في نقد الرواية.

المبحث الثالث: مصادر الطوسي الحديثية بين الاعتماد والنقد

يُعدّ الشـيخ الطوسـي من أبرز أعلام الإمامية الذين مارسـوا تعاملاً نقديًا ممنهجًا مع الروايات الحديثية، وهو ما يتجلى بوضوح في مصنفاته المتنوعة، خاصة في العدة في أصول الفقه والتبيان في تفسير القرآن. وإنّ الوقوف على مصادر الطوسي الحديثية وتحليل موقفه منها يكشـف عن رؤيته العميقة والمتوازنة، التي جمعت بين الاحترام للموروث الروائي وبين التمحيص العلمي والتدقيق المنهجي. لقد تعامل الطوسـي مع الرواية لا بوصـفها نصًا مقدسًا غير قابل للفحص، بل بوصـفها مادة معرفية تحتاج إلى التحقيق والتمحيص قبل اعتمادها في العقائد أو الأحكام .

لقد ورث الطوسـي عن المدرسـة الإمامية عددًا كبيرًا من الكتب الحديثية والأصـول الأولية التي كانت محل اعتماد في القرون الثلاثة الأولى، وكان من أبرزها كتب الكليني والصدوق وابن بابويه القمي، بالإضافة إلى ما يُعرف بـ"الأصول الأربعمائة"، وهي مجموعة من الرسـائل التي دوّنها أصـحاب الأئمة عليهم السـلام مباشـرة عنهم. وقد كانت هذه المصـادر منطلقًا رئيسًا في حركة الرواية، لكنها لم تكن جميعًا موثوقة أو متقاربة من حيث الدرجة العلمية، وهو ما دفع الطوسـي إلى تبنّي منهج نقدي واضح .

ومن أهم المصـادر التي اعتمدها الطوسـي في مؤلفاته الحديثية:كتاب الكافي للكليني (ت. 329هـ): اعتمد الطوسـي على هذا الكتاب في تفسـيره التبيان، وفي كتبه الفقهية، ولكنه لم يتعامل مع رواياته تعاملاً تسـليميًا، بل ناقش بعضـها بالنقد، وردّ بعض الروايات التي لم توافق معاييره في الصـحة أو المعنى. ففي مواضـع متعددة من التبيان، يتجاهل الروايات التي وردت في الكافي إذا كانت تخالف العقل أو النص القرآني الصـريح، أو تتعارض مع قاعدة أصـولية معتبرة . كتاب من لا يحضـره الفقيه للشـيخ الصدوق (ت. 381هـ): وهو من المصادر الأساسية التي اعتمد عليها الطوسي، إلا أنه لم يُسلّم بمحتوياته بشكل كامل، بل تبيّن في العدة أن الطوسي يرى أن الصدوق اعتمد أحيانًا على مراسيل أو روايات غير مثبتة، مما دفعه لعدم قبول بعض مرويات هذا الكتاب، لا سيما إذا لم تقترن بقرائن تعضدها أو لم توافق المعايير الرجالية . كتاب التهذيب والاستبصـار للطوسـي نفسـه: وهما من تأليفاته الخاصـة، وقد ضـمّنهما الروايات التي رأى أنها جديرة بالعرض، لكنه لم يُطلق على جميع ما فيهما حكم القبول، بل ميّز في التهذيب – خصـوصًا – بين الروايات الصـحيحة والضـعيفة، وعمل على ذكر الروايات المعارضـة ثم محاولة الجمع أو الترجيح بينها، مما يعكس منهجًا علميًا نقديًا داخليًا للروايات نفسها . تفسير القمي: رغم أن هذا التفسير من أقدم التفاسير الشيعية المنسـوبة إلى علي بن إبراهيم القمي، فإن الطوسـي لم يُكثر من النقل عنه، ويبدو أنه كان متحفظًا تجاه بعض مضـامينه، بسـبب كثرة الروايات غير المسـندة أو تلك التي وردت من طريق الغلاة أو المجهولين، كما أشـار في التبيان إلى ضـرورة التثبّت من

الروايات التفسـيرية وعدم التسـاهل في قبولها . أما من حيث الموقف النقدي للطوسـي من هذه المصـادر، فيمكن تمييز ملامح منهجه بالنقاط التالية:التمييز بين المقبول والمردود: لم يُساوِ الطوسـي بين جميع الروايات، بل كان يُقدّم الرواية المدعومة بسند قوي ومعنى موافق للقرآن والعقل، ويردّ ما خالف هذه المعايير. وقد ذكر صـراحة في العدة أن الأخبار إذا كانت مخالفة للقرآن أو لما تقتضيه الأدلة العقلية القطعية، فإنها تُطرح ولا يُعوَّل عليها . التحذير من الروايات الموضوعة: أشار الطوسي في مقدمات كتبه، وخاصة في العدة، إلى وجود روايات موضوعة ومكذوبة، أدخلها أعداء أهل البيت من الغلاة والمفوضة، ونبّه إلى وجوب التحري والدقة في النقل. وهو بهذا الموقف قد سبق بعض علماء الرجال في تأصيل فكرة "نقد المتن"، وهي من أدوات التحقيق الحديثي المتقدمة . الاعتماد على قواعد أصـولية في نقد الرواية: لم يكن الطوسـي يعتمد فقط على التوثيق السـندي، بل أدخل معايير أصـولية في تقييم الروايات، مثل قاعدة وجوب مخالفة العامة، ومبدأ الجمع بين الأدلة، وقرائن السـياق، وموافقة القرآن، وغيرها. وهذا النهج التكميلي يُعدّ نقلة نوعية في التعاطي مع الروايات داخل الموروث الإمامي . الميل إلى التأويل العقلي عند التعارض: في بعض الموارد التي تعارض فيها ظاهر الرواية مع قاعدة عقلية قطعية، يميل الطوسـي إلى تأويل الرواية أو ردّها إن لم يمكن تأويلها. ويظهر هذا بشـكل خاص في تفسـير الآيات التي تتعلق بالصـفات الإلهية أو المعجزات، إذ يتحفّظ من قبول الرواية التي تُجسّـد أو تُشـبّه الله تعالى، ويصـرّ على تفسـير الآية تفسـيرًا عقلانيًا منسـجمًا مع العقيدة الإمامية . ولعل من أبرز الأمثلة التي يمكن التوقف عندها، موقفه من الروايات الواردة في فضـل بعض السـور والآيات. ففي حين وردت روايات كثيرة في كتب الحديث حول فضـل سـورة معينة أو جزاء قراءة آية محددة، فإن الطوسـي تجاهل الكثير من هذه الروايات، وربما رفضها ضمناً إذا لم تكن مدعومة بسند معتبر أو لم تكن متناسبة مع السياق العام للخطاب القرآني. وهذا يعكس وعيًا علميًا حادًا بخطورة الروايات الفضـائلية غير المضـبوطة، التي كثيرًا ما تسـللت من مصـادر غير موثوقة . من هنا، فإنّ الطوسـي لم يكن مجرد ناقلٍ للروايات، بل كان ناقدًا واعيًا، يُخضـع النصّ لميزان علمي معقد، يجمع بين التوثيق الظاهري والتحقيق الداخلي، ويُوازن بين الاحترام للنصوص الواردة عن المعصومين، والحذر من الانزلاق في التساهل الروائي. ولهذا السبب، يُعدّ الطوسي من المؤسسين لعلم "نقد الحديث" في التراث الشيعي، وإن لم يصطلح على ذلك بنفس الاسم.

منـهج الشيخ الطوسي في نقد الروايات

المعايير العقلية والشرعية لقبول الحديث عند الطوسي

مثّل الشـــيخ الطوســـي مرحلةً متقدمة في تطور الفكر الإمامي، ليس فقط في ميدان الفقه والأصـــول، بل أيضًـــا في مجال نقد الروايات وتمييز المقبول منها عن غير المقبول. وقد أولى أهمية كبيرة لتحديد المعايير التي يجب أن تُطبّق عند التعامل مع الأخبار والروايات الواردة في كتب الحديث، خاصـة تلك التي نُسبت إلى الأئمة المعصـومين عليهم السلام. وكان أبرز ما يميز منهجه هو الجمع بين المعيار العقلي والشرعي، إذ اعتبر أن قبول الحديث لا يكون بالاعتماد على السند فقط، بل يجب أن يكون متوافقًا مع ضوابط عقلية وأصول شرعية مستقرة في الذهن العلمي الإمامي.من خلال تحليل ما ورد في كتاب العدة في أصول الفقه والتبيان في تفسير القرآن، يمكننا استخلاص عدة معايير عقلية وشرعية اعتمدها الطوسي لقبول الحديث، وهي كما يلي

- **أولًا: موافقة الحديث للقرآن الكريم :**

يُعدّ هذا المعيار من أبرز ما اعتمد عليه الشيخ الطوسـي في نقد الحديث، إذ يرى أن الحديث المقبول لا بد أن يكون منسـجمًا مع مضـامين القرآن الكريم وأهدافه العامة، بل إن أي حديث يعارض ظاهر القرآن بشكل صـريح يُطرح ولا يُعمل به. وقد نصّ في العدة على هذه القاعدة بقوله: "فأما ما ورد مخالفًا للكتاب، فإنه لا يُعمل عليه"، مؤكدًا بذلك على مركزية النص القرآني في ضبط صحة الرواية . هذا المبدأ ليس اجتهادًا خاصًا بالطوسي، بل هو موروث عن الأئمة أنفسهم، فقد رُوي عن الإمام الصادق عليه السلام قوله: "ما خالف قول ربنا فهو زخرف"، وهي قاعدة تبنّاها الطوسي كمنهج نقدي واضح. وفي تفسير التبيان، طبّق هذا الأصـــل عند تفســـيره للآيات التي وردت فيها روايات تخالف الســـياق أو النص الظاهر، فاختار المعنى الأقرب إلى روح القرآن وأهمل الرواية إن لم يمكن تأويلها .

- **ثانيًا: موافقة الحديث للعقل الصريح**

يُولي الطوســـي للعقل دورًا محوريًا في عملية التقييم الحديثي. فهو يرى أن الرواية إذا خالفت القواعد العقلية الضـــرورية – كالتوحيد، والعدل، والتنزيه – فإنها تُعدّ غير معتبرة، ولو كانت منقولة بسند قوي. ويعبّر الطوسـي عن ذلك في مواضـع متعددة بقوله: "كل حديث يتضـــمن ما لا يجوز في العقل أو ينافي بداهته، فهو مردود"، مما يدل على أن معيار العقل لديه ليس تابعًا بل حاكمًا على النصـوص الظنية . وقد طبق هذا الأصـل في تفسـيره لبعض الروايات التي تتحدث عن صـفات الله تعالى أو أحوال الآخرة، حيث رفض تأويلها بالتجســـيم أو التشـــبيه، وعدّها مخالفة لبداهة العقل، وهذا نابع من تأثير المدرســـة الكلامية عليه، خصوصًا في مرحلة تتلمذه على يد السيد المرتضى، الذي كان من رواد الاعتزال الشيعي .

- **ثالثًا: الوثاقة السندية والاعتماد الرجالي**

على الرغم من تركيز الطوســـي على المعايير العقلية والشـــرعية، إلا أنه لم يُهمل الجانب الســـندي، بل اشـــترط توثيق الرواة واعتبار حالهم في علم الرجال. وكان يُرجّح الروايات الواردة عن الثقات المعروفين بالضـبط والعدالة. وفي مقدمة كتاب تهذيب الأحكام، أوضح أنه يحرص على نقل الروايات من الطرق التي توفرت فيها شروط الاعتماد، وأنه يتجنب الروايات المرسلة أو تلك التي لم يثبت طريقها إلى المعصـوم . ومع ذلك، فإن الطوسـي لم يجعل صـحة السـند وحدها كافية لقبول الرواية، بل كانت الوثاقة أحد المعايير المساعدة، لا الحاسمة وحدها، إذ قد تُردّ رواية صحيحة السند إذا خالفت القرآن أو العقل. وهذا يدل على أن مشروعه الحديثي يقوم على التكامل بين الظاهر والباطن، بين النقل والعقل.

- **رابعًا: السياق الداخلي للرواية واتساقها مع مقاصد الشريعة**

من المعايير التي اسـتخدمها الطوسـي في تقييم الروايات هو مبدأ اتسـاق الرواية مع روح الشـريعة ومقاصـدها العامة، وهو ما يُعرف اليوم بمقاربة "مقاصدية" للنصوص. فقد رفض في مواطن متعددة العمل بروايات تتضمن أحكامًا شاذة أو تناقض قواعد العدالة والرحمة، معتبرًا أنها دخيلة أو من وضـــع الغلاة.فعلى ســـبيل المثال، ناقش في التبيان بعض الروايات التي تتحدث عن معاقبة الأطفال أو المجانين، وعدّها مخالفة لمبادئ العقل والرحمة الإلهية، وأعرض عنها لأنها لا تنســـجم مع روح الشـــريعة الإسلامية التي تُوجب التكليف بعد البلوغ فقط .

- **خامسًا: عرض الرواية على الشهرة الفقهية والعلمية**

من المعايير التي اهتم بها الطوســي أيضًــا، هو عرض الرواية على مشــهور فقهاء الطائفة، فإن خالفت الرواية ما عليه عمل الأصحاب في الغالب، كان ذلك سببًا في تضعيفها أو ترجيح غيرها. وقد أشار إلى هذا المنهج في عدة مواضع من كتبه الفقهية، وخاصة في الخلاف والمبسوط، بل اعتبره في بعض الموارد قرينة على ضعف الرواية وإن صحّ سندها.وهذا المنهج يقوم على فكرة أن الاجتهاد الجماعي لفقهاء الطائفة له دور مرجّح في تقييم الرواية، ويُعتبر نوعًا من الإجماع العملي الذي يمكن الركون إليه عند تعارض الأدلة أو ضعف القرائن .

- **سادسًا: عدم مخالفة الرواية لأصول المذهب وعقائده**

الشيخ الطوسي كان حذرًا من الروايات التي قد يُفهم منها ما يخالف العقيدة الإمامية، خاصة تلك التي تسربت من بعض التيارات الغالية أو المفوضــة. لذلك كان يُطبّق مبدأ عرض الرواية على القرآن الكريم والعقل الصــريح، فإن وافقتهما قُبلت الرواية، وإن خالفتهما رُفضت أو أُوّلت. وقد أشار إلى هذا الأصل في مقدمة العدة، حينما قال: (وقد كثرت الروايات الموضوعة، ودخل فيها ما ليس من مذهبنا، فوجب التمحيص والتحقيق)، وهو تصــريح يُظهر وعيه بالمخاطر الفكرية التي قد تنجم عن قبول روايات دون تمحيص."

نقد السند والمتن في روايات الكافي في تفسير التبيان

يتجلى الجانب العملي لمنهج الشيخ الطوسي في نقد الروايات بوضوح في تفسيره الكبير التبيان في تفسير القرآن، حيث يظهر كيف تعامل مع روايات الكافي وغيرها من الكتب الحديثية في ضــوء قواعد عقلية وشــرعية منهجية. وقد مارس الطوســي في التبيان نوعين من النقد الحديثي هما: نقد السند ونقد المتن، وبهذين المنهجين تميّزت مدرسته عن كثير من المدارس التفسيرية التي سبقت عصره، أو التي اكتفت بجمع الروايات من دون تمحيص أو تقويم. إنّ الشيخ الطوسي لا يذكر في التبيان اسم الكافي صراحة في معظم الموارد، لكنه يعتمد على رواياته بصورة غير مباشرة، إما من خلال ما نقله عن الرواة الذين وردت أسانيدهم في الكافي، أو من خلال الروايات المعروفة في البيئة الإمامية والتي دوّنها الكليني. ومن خلال تحليل هذه الروايات في تفســير الطوسي، يمكن رصد بوضوح كيف كان يُخضعها لمعيارين أساسيين: الصحة السندية وسلامة المتن.

أولًا: نقد السند – تحقيق الطريق إلى الرواية ومصادرها

رغم أن التبيان ليس كتاب حديثٍ ســندي بالمعنى التقليدي، إلا أن الطوســي لم يغفل أهمية التثبّت من الأســانيد، بل كان يرفض الرواية إذا جاءت من طريق غير معروف، أو إذا تضمنت رواة مطعونًا فيهم أو مجاهيل. وقد أشار في مقدمته إلى أن كثيرًا من الأخبار التي تروى في التفسير هي من وضع الغلاة أو أصحاب الهوى، وأنها لا تصلح لأن يُبنى عليها علم ولا يُعتمد عليها في تفسير القرآن .فعلى سبيل المثال، حينما ناقش الآيات المتعلقة بصفات الله تعالى، كقوله تعالى: "وجوه يومئذ ناضرة، إلى ربها ناظرة" (القيامة: 22–23)، تَعرَّض لبعض الروايات التي توهم الرؤية البصرية لله تعالى، وهي روايات وردت في بعض كتب التفسير بالاعتماد على أسانيد غير واضحة. هنا يرفض الطوسي هذه الروايات ضمنًا، ويعلل ذلك بكونها مخالفة للقرآن والعقل، فضلًا عن كونها ضعيفة السند أو مشبوهة المصدر . كما يظهر نقد السند عند الطوسي في موقفه من بعض الروايات التي تروى عن طريق رواة متهمين بالغلوّ، كـ"سهل بن زياد" أو "محمد بن سنان"، وهما من الرواة الذين تكررت رواياتهم في الكافي، وقد ورد عن الطوسي – في العدة والتبيان – تحفّظه على قبول روايات هؤلاء إذا لم تُعضد بشواهد أخرى . ومن الجدير بالذكر أن الطوسي، وإن لم يلتزم دائمًا بذكر السند كاملًا، إلا أن تأكيده على التحقيق في المصدر يشير إلى رؤية رجالية ضمنية، تعكس خبرته في علم الرجال، وهو ما يُعززه تصنيفه لاحقًا الفهرست، ورجال الطوسي، وهما من أهم المصادر الرجالية عند الشيعة.

ثانيًا: نقد المتن – المضمون الداخلي للرواية ومدى توافقه مع النص والعقل

أما على صعيد نقد المتن، فقد كان الطوسي أكثر وضوحًا وحسمًا، إذ اعتبر أن المتن المخالف للعقل أو القرآن أو أصول المذهب لا يمكن اعتماده، حتى وإن كان سنده صحيحًا. وقد ظهر هذا بجلاء في تفسيره للعديد من الآيات، حيث كان يقدّم المعنى المستفاد من النص القرآني أو السياق البلاغي، ويرفض الروايات التي تُفسّر الآية بما لا ينسجم مع ذلك. في تفسير قوله تعالى: "ثم دنا فتدلى فكان قاب قوســين أو أدنى" (النجم: 8–9)، وردت في بعض الروايات أن المقصــود هو قرب النبي (ص) من الله تعالى

قربًا حسيًا أو مكانيًا. غير أن الطوسي رفض هذا التفسير الروائي الذي قد يُستفاد منه نوعٌ من التجسيم، وفسّر الآية تفسيرًا رمزيًا يرتبط بالقرب المعنوي، معتمدًا على قواعد عقلية ونصية، كما هو شأن المفسرين المعتزلة، وقد أشار إلى أن بعض الروايات الواردة في هذا الموضع لا تصح مضمونًا، حتى إن صحّ سندها . وفي تفسيره لقوله تعالى: "يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك..." (المائدة: 67)، ناقش الروايات التي تتحدث عن حادثة "غدير خم" والتي وردت في الكافي، إلا أن الطوسي لا يكتفي بنقل الرواية بل يُحلّلها، ويُقدّم شواهد عقلية وقرآنية على دلالتها، مما يُظهر منهجه التحليلي الذي لا يقف عند ظاهر الرواية بل يُعمّق فهمها بالسياق والدلالة .

ثالثًا: نقد الروايات المفرطة أو الغلوائية

من أبرز ما يُلاحظ في منهج الطوسي هو تحفّظه من الروايات التي تحمل طابعًا غلوائيًا أو تتضمن مبالغات في فضائل الأئمة أو مقاماتهم. فعلى الرغم من إيمانه بعصمتهم ومقامهم السامي، إلا أنه رفض الروايات التي تنسب إليهم صفات إلهية، أو تعطيهم مكانة لا تليق بمخلوق. وقد أشار في التبيان إلى خطورة الاعتماد على هذه الروايات، معتبرًا أنها دسّت من قبل الغلاة في التراث الإمامي، ويجب تصفيتها وتمييزها . وهذا المنهج يتماشى مع الاتجاه العقلاني الذي ساد مدرسة بغداد الإمامية، خصوصًا في عهد السيد المرتضى، حيث تمّ التأكيد على ضرورة تنزيه العقيدة من عناصر الغلوّ والمبالغات التي تشوّه صورتها.

رابعًا: مقارنة الرواية بالسياق القرآني والمعنى الظاهر

أحد أدوات الطوسي في نقد الرواية هو ما يمكن تسميته بـــ"القراءة السياقية للنص القرآني"، أي أن الرواية يجب أن تنسجم مع السياق العام للآية ومعانيها الداخلية. فإذا فسّرت الرواية الآية تفسيرًا شاذًا أو بعيدًا عن موضوعها الأصلي، فإن الطوسي يرفضها أو يؤوّلها. وهذه المقاربة تُظهر تأثير المنهج البلاغي واللغوي في تفسيره، وهي من سمات تفسير التبيان التي سبق بها الكثير من المفسرين الشيعة والسنّة.مثال ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى: "ومن يقتل مؤمنًا متعمدًا فجزاؤه جهنم..." (النساء: 93)، حيث وردت بعض الروايات التي استثنت بعض القاتلين من هذا الحكم، لكن الطوسي لم يقبل هذه الروايات لأنها – في رأيه – تُضعف النص القرآني وتفتح باب التأويل غير المنضبط، فالتزم بظاهر الآية ورفض التأويل الروائي إلا بقرينة قوية .

أمثلة تطبيقية على قبول وردّ روايات الكافي

بعد أن عرضنا في المبحثين السابقين المعايير التي اعتمدها الشيخ الطوسي في قبول الحديث وردّه، سواء على مستوى العقل أو الشرع أو النقل، وانتقلنا إلى ممارساته النقدية في تفسير التبيان، نجد أن من الضروري أن نختم هذا الفصل بأمثلة تطبيقية توضّح كيف تعامل الطوسي بشكل عملي مع روايات الكافي، حيث قبل بعضها، ورفض بعضها الآخر، بناءً على معاييره الأصولية والعقلية. وهذه الأمثلة تعكس طبيعة التفاعل النقدي عند الطوسي مع النص الروائي، وتُبرز خصوصية منهجه في التمييز بين المروي المعتبر والمردود .

أولًا: قبول الطوسي لروايات الكافي المدعومة بسياق قرآني ومعقولية عقلية

من الأمثلة التي قبل فيها الشيخ الطوسي رواية من الكافي، ما جاء في تفسيره لقوله تعالى:

﴿إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى﴾ (النحل: 90).

روى الكليني في الكافي عن الإمام الصادق عليه السلام في تفسير العدل:

«العدل أن تحكم بما أنزل الله، والإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك.»

وقد اعتمد الطوسي هذه الرواية في تفسيره للآية، واعتبرها بيانًا دقيقًا لمفاهيم العدل والإحسان في الشريعة، وأوردها دون اعتراض على سندها أو مضمونها. بل أشار إلى انسجامها مع المقاصد القرآنية العامة، ومع المبادئ العقلية والأخلاقية، مؤكداً على عمقها المعنوي وتكاملها مع النص القرآني.

وهذا القبول يُظهر التزام الطوسي بمبدأ الاستناد إلى الروايات التي تحقق الانسجام مع القرآن والعقل والسياق العام للشريعة.

ثانيًا: ردّ روايات الكافي التي تُوهم التشبيه أو الغلو

في مقابل ذلك، يرفض الطوسي بعض الروايات التي وردت في الكافي، خاصة تلك التي تمسّ العقائد التوحيدية، أو قد يُفهم منها التشبيه والتجسيم . ومن ذلك، ما ورد في الكافي في تفسير قوله تعالى:"وجوه يومئذ ناضرة، إلى ربها ناظرة" (القيامة: 22-23)،حيث نُقل عن الإمام الصادق عليه السلام رواية قريبة من ظاهر النص، وقد يُفهم منها إمكان رؤية الله بالعين يوم القيامة . الطوسي علّق على هذه الرواية في التبيان بالقول:"إن الرؤية البصرية لله تعالى مستحيلة عقلاً، وما يُفهم من الآية فهو على جهة المجاز أو تأويل الرؤية بالثواب أو الرحمة أو الانتظار"، ثم أورد حججًا عقلية وكلامية على امتناع رؤية الله تعالى، وردّ الروايات التي تتنافى مع هذا الأصل العقلي والاعتقادي . ومن الواضح أن الطوسي لم يردّ الرواية لمجرد مخالفتها لرأيه الشخصي، بل بنى رفضه على قواعد عقلية مستقرة في الفكر الإمامي، وعلى قاعدة التنزيه المطلق لله سبحانه، وهو ما يُعد تطبيقًا صريحًا لمعيار "العقل الحاكم على النقل" في منهجه.

ثالثًا: تحفّظ الطوسي على الروايات الفضائلية غير المسندة أو الغريبة

من الروايات التي تحفظ منها الطوسي، تلك التي تتحدث عن الثواب المبالغ فيه لبعض الأعمال، مثل الروايات التي تذكر آلاف الحسنات أو درجات الجنة لقاء أعمال يسيرة.مثال ذلك: ما ورد في الكافي عن الإمام الباقر عليه السلام أنه قال:"من قال لا إله إلا الله مائة مرة غُفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، ولو كان عليه مثل زبد البحر" .

الطوسي لا يذكر هذه الرواية صراحة، لكنه يعرض لروايات مشابهة في التبيان، ويُبدي تحفظًا على هذه المبالغات، معتبرًا أن الشريعة لا تبنى على الجزاف، وأن مثل هذه الأحاديث أقرب إلى الرغائب المصطنعة التي دخلت على النصوص من رواة ضعفاء أو متساهلين. وقد أكد في مواضع عديدة ضرورة التحفّظ من الروايات الفضائلية التي لا تستند إلى أصل متين .

رابعًا: قبول الطوسي للروايات الأخلاقية والتربوية ذات العمق المعنوي

في مواضع أخرى، نجد الطوسي يُبرز الروايات التي تحمل مضامين أخلاقية وتربوية راقية، ومنها ما ورد في الكافي في تفسير

قوله تعالى:"إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى" (النحل: 90).

وقد روى الكليني عن الإمام الصادق عليه السلام أنه قال:"العدل أن تحكم بما أنزل الله، والإحسان أن تعبد الله كأنك تراه..."[ ].الطوسي يقبل هذه الرواية ويعتمدها في تفسيره للآية، ويعتبرها بيانًا رفيعًا لمفاهيم العدالة والإحسان في الإسلام، وهي عنده من الروايات التي لا يشوبها ضعف سندي ولا شبهة معنوية، بل تتكامل مع النص القرآني والعقل الأخلاقي في آن واحد .

خامسًا: ردّ الروايات التي تُناقض المبادئ الفقهية والأصول الشرعية

في تفسير قوله تعالى: "والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما" (المائدة: 38)،

تناولت بعض الروايات – ومنها ما ورد في الكافي – شروطًا يُمكن أن تُفهم بأنها تُضيّق الحكم، كاشتراط أن يكون السرق من حرز، أو أن يبلغ المسروق نصابًا معينًا . الطوسي ناقش هذه الروايات، وأشار إلى أن بعضها غير دقيق في سنده أو يعارض المقطوع به من نص القرآن والسنة المتواترة، وهو ما جعله يميّز بين الرواية المعتبرة وما هو مروي بطريق الآحاد أو دون حجية كافية. وقد رجّح الروايات التي تنسجم مع ظاهر الآية وتدعمها القرائن الفقهية، مما يدل على التزامه بالضوابط الشرعية في قبول النصوص .

التحليل النقدي لمنهج الطوسي في التعامل مع روايات الكافي

أثر نقد الطوسي على تطور المدرسة الأصولية

يُعد الشيخ الطوسي (ت. 460هـ) أحد المفاصل الكبرى في تطور الفكر الإمامي، ليس فقط بما قدّمه من جهود في مجالات التفسير والفقه والحديث، بل من حيث التأثير العميق الذي تركه على المدرسة الأصولية الإمامية. فقد ساهم بشكل جوهري في نقل المدرسة من مرحلة الرواية والتقليد إلى مرحلة التنظير الأصولي والمنهجي، وكان لنقده للروايات – وخاصة في تفسير التبيان وكتابه العدة في أصول الفقه – دور مباشر في تأصيل قواعد عقلية وعلمية لتقييم الأخبار والتعامل مع النصوص. ويُمكن القول إنّ مشروع الطوسي النقدي وضع حجر الأساس لمدرسة أصولية ناضجة، أثّرت بشكل كبير في الأجيال اللاحقة من علماء الإمامية.

أولًا: الطوسي وتحوّل المدرسة الأصولية من الرواية إلى التحليل

قبل الشيخ الطوسي، كانت المدرسة الإمامية تميل إلى الاعتماد على الرواية كمصدر أساس للمعرفة الفقهية والعقائدية، وقلّما نجد ممارسات نقدية ممنهجة تُعيد النظر في مضامين الروايات أو تحاكمها على ضوء العقل أو القرآن. لكن الطوسي كسر هذا النمط، وطرح بوضوح في العدة أن الرواية لا تُقبل إلا بضوابط علمية، وأن الأخبار – مهما كانت شهرتها – لا بد أن تُعرض على الكتاب والعقل، وهو ما يُعدّ نقلة نوعية في بنية التفكير الأصولي.قال في العدة: "إنّ الأخبار التي تخالف أدلة العقول أو نصوص الكتاب لا يُمكن الاعتماد عليها، وإن رُويت بأسانيد متصلة، لأنها إنما تفيد الظن، ولا يعارض بها اليقين"، مما يعكس بوضوح تحوّله من مبدأ التسليم المطلق إلى مبدأ النقد القائم على الدليل العقلي والنصي .

ثانيًا: نقد الطوسي كممهّد لنشأة "علم تعارض الأدلة"

من نتائج منهج الطوسي النقدي للروايات، تطور ما يُعرف لاحقًا بعلم تعارض الأدلة، وهو العلم الذي يبحث في كيفية التعامل مع الروايات المتعارضة، وطرق الترجيح أو الجمع بينها. فالطوسي، في كتبه الأصولية والحديثية، كان يُمارس هذا العلم بشكل عملي، ويُقدّم أسسًا وقواعد لم يكن السابقون قد صاغوها بهذا الوضوح. على سبيل المثال، حينما كان يجد روايتين متعارضتين في الحكم أو العقيدة، لم يكن يكتفي برد إحداهما، بل كان يبحث عن قرائن مرجحة، ككون إحداهما موافقة للكتاب أو مشهورة بين الفقهاء، أو مدعومة بالعقل. وهذا المنهج انتقل إلى من جاء بعده، كابن إدريس الحلي (ت. 598هـ)، والعلامة الحلي (ت. 726هـ)، الذين استفادوا من هذه القواعد وأعادوا صياغتها في أطر أصولية أكثر تفصيلًا .

ثالثًا: تأثير الطوسي في مفهوم "الخبر الحجة"

لقد ساهم الشيخ الطوسي في بلورة مفهوم "الخبر الحجة"، أي الرواية التي تصلح لأن تُستند إليها في استنباط الحكم الشرعي. ففي الوقت الذي كان بعض المتقدمين يقبلون بالرواية إذا نقلها الثقة، ولو انفرد بها، نجد الطوسي يُشدّد على أن الرواية لا تكون حجة إلا إذا اجتمعت فيها شروط متعددة: كسلامة السند، وموافقة القرآن والعقل، واتساق المتن، وعدم وجود معارض راجح. وقد أثّر هذا الموقف في الجيل الأصولي اللاحق، خاصة في زمن الشيخ المفيد والسيد المرتضى، ولكن مع الطوسي أخذ هذا المبدأ بعدًا منهجيًا صارمًا، ووُضعت له ضوابط أدق. ويظهر هذا بجلاء في كتاب العدة، حيث فصّل القول في مراتب الرواية، وتحدّث عن الشروط التي يجب توافرها في الراوي والمتن لكي تكون الرواية معتبرة شرعًا .

رابعًا: التأسيس لمنهج المقارنة بين الروايات والقرائن المرجحة

أدخل الطوسي إلى الفكر الأصولي منهج الترجيح بالمقارنة بين الروايات، فكان يرى أن الرواية التي توافق القرآن أو يُؤيدها عمل المشهور، أو التي تنسجم مع قواعد اللغة والعقل، تُقدّم على الرواية الأخرى، وإن كانت الأخيرة مشهورة أو واردة بسند حسن. مثاله في ذلك ما جاء في تفسيره لقوله تعالى:"الرجال قوامون على النساء..." (النساء: 34)،

فقد وردت روايات متعارضـــة في معنى "القوامة"، منها ما يتّجه نحو التفوق الذكوري المطلق، ومنها ما يربطها بالنفقة والرعاية. اختار الطوسي الروايات التي تربط القوامة بالنفقة والمسؤولية الشرعية، لأنها الأقرب لروح الشريعة ومقاصدها، ورفض الروايات الأخرى التي تميل إلى الطابع التسلّطي، مما يدل على ترجيحه لما ينسجم مع المعنى القرآني العام، لا مجرد ظاهر الرواية[ ].

خامسًا: تأثير الطوسي على منهجية التفسير العقلي في الأصول

ساهم الطوسي، من خلال التبيان والعدة، في إدخال التفكير التفسيري العقلي ضمن الأصول الإمامية. فبدلًا من الاقتصار على الرواية، أخذ بتفسير الآية من خلال قواعد البلاغة، والعقل، وأصول اللغة، وربط ذلك بالقواعد الأصولية والفقهية، ما جعله يؤسس لمنهج جديد في التفسير، انعكس بدوره على الفكر الأصولي.تأثر الطبرسي (ت. 548هـ) لاحقًا بهذا المنهج في مجمع البيان، فكان يوازن بين الرواية والعقل، ويعرض الروايات على القواعد الأصولية، مما يدل على أن الطوسي فتح بابًا لدمج التفسير بالعقل الأصولي، وهو بابٌ استمرّ تأثيره في القرون التالية[ ].

سادسًا: موقع الطوسي في بناء الاجتهاد الإمامي الحديث

إن الأثر الأعمق لمنهج الطوسي النقدي للروايات يظهر في كونه مهّد لتأسيس المدرسة الاجتهادية الإمامية الحديثة، حيث لم يعد الفقيه يعتمد فقط على الروايات، بل صار يُوظّف علم الأصول والمنطق واللغة والعقل في عملية الاستنباط. وقد تبنّى الأصوليون المتأخرون، مثل المحقق الحلي، والعلامة الحلي، والشهيد الأول، الكثير من قواعده في نقد الروايات، واستخدموها في رسائلهم العملية، مما يجعل الطوسي الحلقة الأهم في انتقال الفقه الشيعي من الرواية إلى البرهان[ ].

الخاتمة

بعد هذه الدراسة التحليلية التي تناولت منهج الشيخ الطوسي في نقد روايات الكافي، وتتبّعت ملامح هذا المنهج من خلال تتبع آرائه في التبيان والعدة في أصول الفقه، يمكن القول إن الطوسي مثّل نقطة تحول جوهرية في مسار التعامل الإمامي مع الرواية. فلم يكن الطوسي مجرّد ناقل أو مفسر تقليدي، بل كان ناقدًا منهجيًا مارس فحص الروايات وتحليلها ضمن منظومة معرفية عقلية ونقلية متكاملة، وهو ما أفرز نمطًا من التفكير الحديثي والأصولي بات يشكل أحد ركائز منهج الاجتهاد في الفقه الإمامي.أظهرت الدراسة أن الطوسي لم يُسلّم بروايات الكافي – رغم مكانته الرفيعة في التراث الإمامي – تسليمًا مطلقًا، بل خضعت الروايات لعدد من المعايير الدقيقة، مثل: موافقة القرآن، التوافق مع العقل القطعي، اتساق المتن مع مقاصد الشريعة، بالإضافة إلى التوثيق السندي والرجالي عند الضرورة. ومن هنا، فإن منهج الطوسي في نقد الرواية شكّل محاولة مبكرة لفرز المرويات، وتصنيفها ضمن معايير لا تكتفي بنقل السند بل تتجاوزه إلى فحص المضمون.لقد تبين من خلال الأمثلة التطبيقية أن الطوسي لم يتوانَ عن رفض الروايات التي يرى أنها تخالف نصًا قرآنيًا، أو تُوهِم التجسيم والغلو، أو تضعف عقلًا أو تفتقر إلى السياق الموضوعي، ولو وردت في مصادر معتمدة مثل الكافي. وفي المقابل، قَبِل الروايات التي توافق النص والعقل، بل واعتبر بعضها أساسًا في بناء المواقف العقائدية أو الفقهية، كما في تفسيره لآيات الولاية والعدل والجزاء.ولعلّ من أهم ما توصّلت إليه الدراسة أن الطوسي لم يمارس النقد الحديثي كفعل عارض أو جزئي، بل اعتمده كمنهج علمي أصيل في إنتاج المعرفة. ومن خلال توظيفه للعقل والكلام والأصول، نقل عملية قبول الحديث من طور التلقي إلى طور التحقيق، مؤسّسًا بذلك لما أصبح لاحقًا جزءًا من علم الدراية عند المتأخرين.وقد أثّر هذا المنهج تأثيرًا بالغًا في نشأة المدرسة الأصولية الإمامية المتأخرة، التي بدأت تولي عناية كبرى لنقد المتن والسند، والتوفيق بين الروايات، وتقديم الحجج العقلية والشرعية، فضلًا عن التقنين في استعمال الأحاديث في استنباط الحكم الشرعي. ولم يكن هذا التأثير محصورًا في الحقل الفقهي فقط، بل امتد إلى التفسير والكلام، وحتى في مباحث الإمامة وأصول الدين.وفي ضوء المناهج المعاصرة، يتّضح أن الطوسي – رغم محدودية أدوات عصره – قد سبق الكثير من المفكرين في تأسيس مبادئ نقد الرواية، بل وتجاوز بعض المناهج المعاصرة في اعتماده على تكامل الأدوات: النقل، والعقل، والسياق، والمعنى، والقرائن الداخلية والخارجية للنص. ومع ذلك، فإن الحاجة تبقى قائمة إلى تطوير هذا المنهج، لا سيما في الجوانب التي لم يُفصّل فيها الطوسي، مثل منهج التصنيف الحديثي الدقيق، وتفعيل علم الرجال في التطبيق العملي للروايات.وعليه، فإن هذه الدراسة تفتح الباب أمام مزيد من الأبحاث التي يمكن أن تتابع أثر الطوسي في كتب الفقه والكلام، وتدرس تأثيره على المتأخرين من أعلام الإمامية، كما تُبرز أهمية العودة إلى هذا النموذج النقدي في زمن كثر فيه النقل غير المحقق. ويُعد الطوسي مثالًا حيًّا على التوازن بين حفظ النص والتحقق من مضمونه، بين الانتماء للموروث والحوار العقلي معه.

نتائج البحث

1. تميّز منهج الشيخ الطوسي بالدمج بين العقل والنص في تقييم الرواية، حيث لم يعتمد على صحة السند وحدها كمعيار لقبول الحديث، بل اعتمد أيضًا على معايير عقلية وشرعية صارمة، مثل موافقة القرآن الكريم، وسلامة المتن، واتساق الرواية مع المبادئ العقلية والكلامية، مما جعله من أوائل العلماء الذين أصـــلوا لفكرة حاكمية العقل على النقل في التراث الإمامي.

2. مارس الطوسي نقدًا صريحًا لروايات الكافي في تفسيره التبيان، حيث قبل بعض الروايات التي توفرت فيها الشروط المعرفية واللغوية والعقدية، ورفض أخرى لموافقتها لأقوال الغلاة أو لمخالفتها للقرآن، مما يدل على أنه لم يتعامل مع الكافي ككتاب معصوم، بل كمرجع خاضع للتحقيق العلمي والمقارنة الدلالية.

3. ساهم الطوسي من خلال نقده للرواية في تطوّر المدرسة الأصولية الإمامية، إذ أسس لعدد من قواعد الترجيح بين الروايات، مثل الترجيح بموافقة الكتاب، أو المرجحات العقلية، أو عمل المشـــهور، وهي قواعد اعتمدتها المدارس الفقهية والأصولية اللاحقة، وخاصة في النجف وقم، مما يدل على تأثير منهجه في بنية الاجتهاد الشيعي.

4. يتوافق منهج الطوسي النقدي إلى حدّ كبير مع المناهج الحديثية المعاصرة، خصوصًا من حيث تأكيده على التحقق من مضـمون الرواية وسـياقها الداخلي، وإن لم يسـتخدم المصـطلحات الدراية الحديثة مثل "الحديث الصـحيح والحسـن والموثّق"، إلا أن أســلوبه يُعدّ تمهيدًا أصـــيلًا لهذه المناهج في الفكر الإمامي، ويمكن البناء عليه في إعادة قراءة الروايات المتداولة بمنهج علمي متوازن.

المصادر

1. الأمين، محسن بن عبد الكريم (ت 1371هـ). أعيان الشيعة. بيروت: دار التعارف، 1983م.
2. البهائي، الشيخ محمد بن الحسين (ت 1030هـ). الوجيزة في الرجال. قم: مؤسسة النشر الإسلامي، 1416هـ.
3. الحائري، كاظم بن عبد العظيم. دروس تمهيدية في علم الدراية. قم: مؤسسة المنار، 2001م.
4. الحلي، الحسن بن يوسف بن المطهر (ت 726هـ). خلاصة الأقوال في معرفة الرجال. قم: مؤسسة النشر الإسلامي، 1417هـ.
5. الحيدري، كمال بن حيدر. دروس في فقه المعرفة الإمامية. النجف: دروس خارج الفقه، 2010م.
6. الطبرسي، الفضل بن الحسن (ت 548هـ). مجمع البيان في تفسير القرآن. بيروت: دار المعرفة، 1995م.
7. الطوسي، محمد بن الحسن (ت 460هـ). العدة في أصول الفقه. قم: مؤسسة النشر الإسلامي، 1417هـ.
8. ـــــــــ. التبيان في تفسير القرآن. قم: مكتبة العلامة الطباطبائي، 1376هـ.
9. ـــــــــ. الخلاف. قم: مؤسسة النشر الإسلامي، 1407هـ.
10. ـــــــــ. تهذيب الأحكام. قم: دار الكتب الإسلامية، 1407هـ.
11. ـــــــــ. الفهرست. تحقيق آغا بزرگ الطهراني. النجف: مكتبة النجف، 1356هـ.
12. الكليني، محمد بن يعقوب (ت 329هـ). الكافي. طهران: دار الكتب الإسلامية، 1407هـ.
13. المازندراني، محمد صالح بن أحمد (ت 1081هـ). شرح أصول الكافي. قم: مكتبة آية الله المرعشي النجفي، 1401هـ.
14. المغنية، محمد جواد (ت 1400هـ). الشيعة في الميزان. بيروت: دار العلم للملايين، 1982م.
15. المفيد، محمد بن محمد بن النعمان (ت 413هـ). تصحيح الاعتقاد. النجف: مكتبة النعمان، 1978م.
16. الفضلي، عبد الهادي بن باقر. مقدمة في علم الحديث. الدمام: مكتبة التوعية الإسلامية، 1990م.
17. الطهراني، آغا بزرگ (ت 1389هـ). الذريعة إلى تصانيف الشيعة. طهران: دار الكتب الإسلامية، 1408هـ.
18. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت 794هـ). البرهان في علوم القرآن. بيروت: دار المعرفة، 1994م.
19. السبحاني، جعفر بن محمد. أصول الحديث وأحكامه في علم الدراية. قم: مؤسسة الإمام الصادق، 1999م.
20. الصدر، محمد باقر بن حيدر (ت 1400هـ). دروس في علم الأصول. النجف: مطبعة الآداب، 1388هـ.
21. فضل الله، محمد حسين (ت 1431هـ). الاجتهاد بين الأصالة والتجديد. بيروت: دار الملاك، 2003م.
22. مبادئ الوصول إلى علم الأصول. قم: مؤسسة النشر الإسلامي، 1425هـ.
23. الاجتهاد والتقليد. قم: مؤسسة الإمام الصادق، 2006م.